

# أزمة تمويل عجز ميزانية تونس تنسف المناورة الاقتصادية

## التيسير الكمي خطر يهدد بانهييار سعر الدينار وارتفاع التضخم



جرت الأزمة الاقتصادية في تونس البنك المركزي إلى مواجهة صعبة مع الحكومة، حيث هربت السلطات مجددا من مسؤوليتها في رفع عجز الموازنة بتصدير الأزمة إلى البنك المركزي ما يحمل سيناريوهات كارثية في ظل نسف كل هوامش المناورة وسقوط أوراق الحلول الترقيعية.

لتمويل عجز الميزانية لكن يكون مقابل إنتاجية حيث أن العجز سببه ارتفاع كلفة الأجور والاستهلاك لا الاستثمار وخلق الثروة.

وأضاف أن "هوامش تحرك الحكومة في الوقت الحالي ضيقة مقابل قصر الزمن وضخامة التحديات التمويلية". وأوضح الخبير أن "إصدار سندات داخلية في الوقت الحالي صعب وإصدار سندات خارجية ضرب من المستحيلات نظرا للخلاف بين البنك المركزي ووزارة المالية وانخفاض التقييم السيادي للدولة وانحدار تصنيفها الائتماني". وتابع أن "الدائنين رفضوا في مناسبة سابقة مطلب تونس بإعادة جدولة الدين خصوصا الدفعة القادمة من مستحقات قروض تبلغ نحو 500 مليون دولار خلال العام 2021". وبالنسبة لعملية التيسير الكمي وهو الحل الذي فرضه البرلمان التونسي بتفويض للبنك المركزي. تحدث الخبير عن ملامح وتداعيات هذا القرار على الوضع المالي بقوله "لا يمكن لاقتصاد هش كالإقتصاد التونسي استيعاب كتلة نقدية ضخمة نظرا لانعدام الإنتاجية مما سينعكس على ارتفاع نسبة التضخم وانهييار سعر صرف العملة المحلية والدينار ومضاربه مع بقية العملات الأجنبية فضلا على أن التيسير الكمي يستوجب خفض سعر الفائدة لتسهيل منح القروض".

وأشار الخبير إلى أن "ضخامة الكتلة المالية الموجودة في السوق سنؤدي إلى ارتفاع العرض على حساب الطلب وبالتالي انزلاق سعر صرف الدينار مما سيؤدي إلى اختلال الموازين المالية ويقوض أداء المنظومة المصرفية". وقارن الخبير نادر حداد هذه التجارب ببلدان أخرى كالولايات المتحدة وبريطانيا لافتا إلى أن "هذه الدول ذات اقتصادات قوية باستطاعتها استيعاب كتلة نقدية وفيها نظم مفاضية بين العملات الرئيسية تمكنها من امتصاص تخمة العروض النقدي". وشدد الخبير على أن "الحل الترقيعي الذي تسير فيه تونس لتمويل عجز الموازنة عبر إصدار سندات محلية فيه خطر كبير على القطاع البنكي في حالة تعثر الدولة على سداد الدين".

ويثير تدخل البنك المركزي داخل منظومة الاقتصاد التونسي الهش إشكاليات لا حصر لها حسب خبراء حيث أن طبع النقود وزيادة العروض النقدي في ظل انعدام الإنتاجية وتعطل محركات النمو جراء الاعتصامات وتعطيل الإنتاج وتداعيات كورونا عوامل ضاعفت من الفاتورة الباهظة لهذا الإجراء.

وأشعل خبراء اقتصاد صفارات الخطر محذرين الحكومة من القرارات الارتجالية في ظل فشل الحكومات المتعاقبة في القيام بالإصلاحات الجذرية التي على رأسها ارتفاع مخصصات الأجور الذي يقدر بأعلى نسبة في العالم حسب صندوق النقد الدولي.

وقال الخبير الدولي في الاقتصاد نادر حداد خلال مقابلة خاصة مع "العرب" إن "إصدار سندات محلية واستجابة البنوك لتوفير هذه التمويلات

سناء عدوني  
صحافية تونسية



نادر حداد

سداد الدين لمراقبة  
مسألة أمن قومي  
ومبرج التعتريه



### علة تونسية في مرمى النيران

حوكمة الشركات وزيادة الإنفاق لتسوية المتأخرات الحكومية لموردي القطاع الخاص والشركات المملوكة للدولة بما يشير إلى حصة كبيرة من الإنفاق خارج الميزانية من خلال الشركات الحكومية وتدهور إدارة المالية العامة وشح السيولة المالية.

من المتوقع أن ترتفع أقساط سداد أصل الدين المستحق على الديون التجارية الخارجية السيادية. وستؤدي القيود المفروضة على القدرة الاستيعابية للسوق المالية المحلية إلى تعقيد خطة السلطات لرفع مستوى قياسي قدره 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في صافي التمويل المحلي في 2020.

وقالت فيتش إن النمو الاقتصادي في تونس دون مستوى "ب" المتوسط من عام 2011، مما يعكس القدرة التنافسية المتدهورة، واضطرابات النشاط الاقتصادي من جراء الاحتجاجات الاجتماعية والصدمات الخارجية.

وفي إطار اقتراح حلول، دعا حداد وزير المالية التونسي إلى "تسوية ضريبية للمواطنين التونسيين بالخارج من خلال اتفاق مع وزارة المالية الفرنسية على تطبيق قاعدة ربح ربح فيما يتم استخلاص مستحقات الضرائب لدى المتهربين ما يمكن من استعادة الطرفين". ويواجه الاقتصاد التونسي ضربة مزدوجة بسبب تراجع عائدات قطاع السياحة وتراجع كبير في إنتاج زيت الزيتون الحيوي من 350 ألف طن إلى 140 ألف طن بجانب تعطل الإنتاج الطاقة بسبب الاحتجاجات الاجتماعية جنوب البلاد.

ويذكر أن تونس تعد ثالث منتج لمادة الفوسفات عالميا بإنتاج فاق 8 ملايين طن في 2010، تحولت إلى مستورد لأول مرة في تاريخها، جراء تعطل الإنتاج لأسباب تشغيلية واحتجاجات مطالبات بالتشغيل. وكان أحدث تقرير لوكالة فيتش قد قال إن اتساع عجز الموازنة يعكس سوء

المركزي سيكون له تبعات خطيرة حيث سيمثل عبئا كبيرا على البنوك وعلى المواطنين في نفس الوقت.

**11.4**  
في المئة نسبة عجز الميزانية الذي سيتم تمويله من خلال التيسير الكمي

وقال الخبير إن "خروج تونس للسوق المالية العالمية خلال المدى القصير والمتوسط سيكون فاشلا لأن المستثمرين يعزفون على الاستثمار في الديون عالية المخاطر فضلا عن انحدار التقييم السيادي والائتماني".

وأضاف "حتى لو تمكنت تونس من الحصول على تمويل وهو ما استبعدته فإنه سيكون بفوائد عالية جدا بحوالي 10 في المئة أو أكثر".

ورجح حداد أن تتعثر تونس في سداد ديونها، مبينا أن ذلك سيسحب كافة البنوك ويغرقها في أزمة وهو الخطر الحقيقي الذي يهدد تونس داعيا رئيس الجمهورية قيس سعيد إلى التدخل نظرا لخطورة الأمر على الأمن القومي. وكان محافظ البنك المركزي مروان العباسي قد رفض طبع الأوراق المالية من أجل توفير السيولة لتمويل عجز الموازنة، محملا ذلك الحكومة مسؤولية البحث عن حلول يكون فيها البنك المركزي شريكا دون دفعه إلى اتخاذ إجراءات تهوي بقيمة العملة وترفع التضخم والأسعار.

وأكد نادر حداد على أن "عملية التيسير الكمي ستغرق البنوك على المدى المتوسط نظرا لأنها ستنبتل دورها الرئيسي في الاقتصاد والمتمثل في خلق الثروة وتحفيز المشاريع والاستثمارات عبر منح القروض". ويجمع خبراء على أن تدخل البنك

## بدء انفراج أزمة السيولة في قطاع البريد الجزائري

طرف مشغلي الهاتف النقال والثابت وذلك بتوحيد استعمال إيكانيات الشبكة. وسيتم عرض هذا الملف على سلطة البريد والاتصالات الإلكترونية ابتداء من الأسبوع القادم.

وتعود هذه الأزمة إلى أغسطس الماضي، حيث اضطرت مكاتب البريد في العديد من مناطق البلاد، إلى دفع مستحقات عملائها بواسطة النقود من فئة 50 و100 و200 دينار جزائري، نتيجة افتقادها للسيولة المالية وللنقص الحاد في الأوراق المالية خاصة خلال الأيام التي سبقت عيد الأضحى، بما فيها الأوراق البالية التي كانت محتجرة لدى البنك المركزي.

وأثارت الندرة اللافتة للسيولة المالية في مراكز البريد وعدد من البنوك التجارية، جدلا محتدما حول الأسباب والخفيات الحقيقية للظاهرة التي حملت نثر انفجار اجتماعي حينها، مما حمل الحكومة على عقد لقاء طارئ، لاتخاذ إجراءات من بينها توسيع التنسيق من أجل توفير الحاجيات الضرورية للعملاء. وحاولت الحكومة حينها التخفيف من وطأة شح السيولة، حيث أقدم بريد الجزائر بإيعاز من الحكومة، على فرض قيود على سحب الشركات، كما علقت عمليات السحب من المكاتب البريدية للأشخاص الحائزين على حسابات بريدية، لكن الوضع بقي متازما ولا يحمل بوادر حل للأزمة.

بدأت أزمة شح السيولة في قطاع البريد الجزائري بالانحسار خلال شهر نوفمبر، نتيجة الإجراءات المالية التي أحدثتها الحكومة برفع القيمة المالية للسحوبات وتقييد سحب الشركات.

الجزائر - تجاوز قطاع البريد الجزائري، أخيرا، معضلة شح السيولة بفضل رفع القيمة المالية للسحوبات التي مكنت من تبديد مخاوف العملاء خاصة من فئة المتقاعدين.

ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية إلى وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، إبراهيم بومزار قوله، إنه تم "تسجيل تحسن كبير في مشكلة السيولة المالية خلال الشهر الجاري، والتي عانى منها مؤخرا منتسبو مكاتب البريد خاصة منهم فئة المتقاعدين".

وقال بومزار، عقب زيارة عمل وتفقد للمؤسسات استشفائية برفقة وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، عبد الرحمن بن بوزيد للوقوف على مدى التكفل بمرضى كوفيد - 19 "بدانا في وتيرة التحسن في مشكلة السيولة، وتم لمس ذلك خلال هذا الشهر (نوفمبر)".

وعزا الوزير هذا التحسن إلى جملة من الإجراءات التي تم اتخاذها عقب هذه الأزمة، ويمثل أهمها في الرفع من القيمة المالية للسحوبات عن طريق الموزعات المالية من 30 ألف دينار جزائري إلى 50 ألفا. وتم كذلك توجيه تعليمات إلى مختلف مكاتب البريد عبر الوطن من أجل العمل على تسريع وتيرة وتسهيل عمليات



إبراهيم بومزار

خلال شهر نوفمبر شهدنا تحسنا في تدفق سيولة قطاع البريد

## ارتفاع منتجات الصيد البحري يحفز الاقتصاد المغربي

مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية (31.8 ألف طن). وأوضح تقرير للمكتب الوطني للصيد البحري أن القيمة السوقية لهذه المنتجات ارتفعت أيضا بنسبة 9 في المئة لتستقر عند 221 مليون درهم (حوالي 24.34 مليون دولار) في سبتمبر الماضي، مقابل 22 مليون دولار خلال نفس الفترة من سنة 2019.

وسجل المصدر ذاته ارتفاعا بنسبة 55 في المئة في الكميات المخرجة من الأسماك المحلي، بلغت الكميات المصطادة والمخرجة من منتجات الصيد الساحلي والتقليدي، ما مجموعه 905 آلاف طن، مسجلة تراجعا بنسبة 4 في المئة.

وحسب المكتب الوطني للصيد البحري، فإن القيمة السوقية لمنتجات الصيد البحري والتقليدي المصطادة والمخرجة خلال الفترة المذكورة، قد انخفضت بنسبة 9 في المئة لتستقر عند 5.26 مليار درهم. ويعد القطاع وجهة استثمارية، حيث تم تسجيل نسبة استثمارات خاصة قائمة على الأرض خلال الفترة 2010 - 2017، بنحو 2.6 مليار درهم (215 مليون دولار) بينها 214 مليون دولار، تتعلق بالترخيص الجديدة. وأكدت وزارة الفلاحة المغربية أن معدل النمو السنوي للاستثمارات الخاصة بلغ بنسبة 13 في المئة خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2017.

الرباط - حفز ارتفاع إنتاج الصيد البحري الاقتصاد المغربي في وقت تشهد فيه كافة القطاعات الحيوية والاقتصادية شللا بسبب تواصل تداعيات جائحة كورونا التي قوضت الأنشطة في ظل موجتها الثانية.

وحتى بيانات رسمية نقلتها وكالة أنباء المغرب العربي عن المكتب الوطني للصيد البحري بلغت الكميات المخرجة من منتجات الصيد الساحلي والتقليدي في ميناء أسفي نحو 47.9 ألف طن خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 51 في المئة



حماية النظم الإيكولوجية مسؤولية